

## تيار الإصلاح: استئناف العلاقة مع الاحتلال يُعد انقلاباً على قرارات المجلسين الوطني والمركزي

حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح  
تيار الإصلاح الديمقراطي

17 نوفمبر 2020 - 18:10

قال تيار الإصلاح الديمقراطي لحركة فتح - ساحة غزة: إنه " في الوقت الذي تسابق فيه دولة الاحتلال الزمن وهي تكثف نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية، وتُمنع في اكمال حلقات مسلسل تهويد القدس، وبعد أن أعلنت إسرائيل قبل يومين عن خطوة استيطانية تعصف كلياً بحل الدولتين وتقضي على أي فرصة لإحياء عملية التسوية، تخرج علينا السلطة الفلسطينية بقرار استئناف العلاقة مع دولة الاحتلال، وتعلن على الملأ أن الأمور عادت إلى سابق عهدها بدءاً باستلام أموال المقاصة، مروراً باستئناف التنسيق الأمني، وليس انتهاءً بإعدام كل مسارات استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام".

وأكد تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح خلال بيان صحفي له وصل موقع صوت فتح الإخباري نسخة عنه، أن هذا الإعلان عن السلطة في رام الله هو بمثابة انقلابٍ على قرارات المجلسين الوطني والمركزي، التي حددت بوضوح ضرورة التحلل من كافة الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال ووقف التنسيق الأمني معها والبدء بإجراءات سحب الاعتراف بها، ويمثل ارتداداً عن مخرجات اجتماع "الأمناء العامون" للفصائل الفلسطينية الذي انعقد في سبتمبر الماضي بين بيروت ورام الله، ويُجهز على فرصة الحوار الفصائلي بما يعني استدامة الانقسام والفشل في تحقيق الوحدة الوطنية، ويعكس التمادي المحموم في الاستفراء والتفرد بالقرار الوطني، ويؤكد أن ممارسة نهج "الحد السياسي" ينم عن غياب النهج الوطني المتماسك، وهو نهجٌ يضر بالقضية الوطنية مقابل تحقيق مصالح للبعض من متنفذي السلطة المرتبطة من خلال علاقة متينة بدولة الاحتلال.

ورأى تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح أن الأسباب التي بموجبها تم التحلل من كافة الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال ما تزال قائمة، فلا تراجعت إسرائيل عن اعتبار القدس بشقيها عاصمة أبدية لها، ولم تُجمد أنشطتها الاستيطانية، ولم تتوقف عن محاصرة قطاع غزة، ولم تستأنف المفاوضات على قاعدة حل الدولتين وحق شعبنا في إقامة دولته المستقلة، وبالتالي فإن التيار يعتقد بأن السلطة تقدم هدايا مجانية لدولة الاحتلال، مقابل استعادة أموال المقاصة التي هي بالأساس أموال الشعب الفلسطيني وإسرائيل تحتجزها، ومن غير المفهوم أصلاً لماذا توقفت هذه السلطة عن استلام أموال شعبنا طيلة الفترة السابقة، لكن المؤكد هنا أن هناك أطرافاً في مقاطعة رام الله تسعى

بكل جهدها إلى استئناف العلاقة مع الاحتلال حتى لو كانت نتيجة ذلك تداعي الصف الوطني وانتهيار فرص تحقق الشراكة وإصابة فكرة المقاومة الشعبية في مقتل.

ودعا تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح كافة قوى شعبنا السياسية ومؤسساته وشخصياته الوطنية إلى التداعي فوراً للرد على هذه النكسة السياسية الجديدة، واستعادة زمام المبادرة عبر تشكيل جبهة وطنية قادرة على حماية قرارات المؤسسات الوطنية، وحشد الجماهير في مواجهة مخططات الضم والتهويد وتصفية القضية الوطنية، لأن ترك الأمور لهؤلاء الذين قايسوا الوطن وهمومه بأموال الشعب الفلسطيني التي هي حقٌ أصيلٌ له، يترتب عليه كوارث وطنية قد لا تتاح الفرصة لتفادي آثارها في المستقبل.



FATAH'S DEMOCRATIC REFORMIST CURRENT

حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح

تيار الإصلاح الديمقراطي

## بيان صادر عن تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح

في الوقت الذي تسابق فيه دولة الاحتلال الزمن وهي تكثف نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية، وتُعمعن في اكمال حلقات مسلسل تهويد القدس، وبعد أن أعلنت إسرائيل قبل يومين عن خطوة استيطانية تعصف كلياً بحل الدولتين وتقضي على أي فرصة لإحياء عملية التسوية، تخرج علينا السلطة الفلسطينية بقرار استئناف العلاقة مع دولة الاحتلال، وتعلن على الملأ أن الأمور عادت إلى سابق عهدها بدءاً باستلام أموال المقاصة، مروراً باستئناف التنسيق الأمني، وليس انتهاءً بإعدام كل مسارات استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام.

يؤكد تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح أن هذا الإعلان عن السلطة في رام الله هو بمثابة انقلاب على قرارات المجلسين الوطني والمركزي، التي حددت بوضوح ضرورة التحلل من كافة الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال ووقف التنسيق الأمني معها والبدء بإجراءات سحب الاعتراف بها، ويمثل ارتداداً عن مخرجات اجتماع "الأمناء العامون" للفصائل الفلسطينية الذي انعقد في سبتمبر الماضي بين بيروت ورام الله، ويجهز على فرصة الحوار الفصائلي بما يعني استدامة الانقسام والفشل في تحقيق الوحدة الوطنية، ويعكس التمادي المحموم في الاستفراد والتفرد بالقرار الوطني، ويؤكد أن ممارسة نهج "الحد السياسي" ينم عن غياب النهج الوطني المتماسك، وهو نهج يضر بالقضية الوطنية مقابل تحقيق مصالح للبعض من متنفذي السلطة المرتبطة من خلال علاقة متينة بدولة الاحتلال.

يرى تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح أن الأسباب التي بموجبها تم التحلل من كافة الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال ما تزال قائمة، فلا تراجعت إسرائيل عن اعتبار القدس بشقيها عاصمة أبدية لها، ولم تجمد أنشطتها الاستيطانية، ولم تتوقف عن محاصرة قطاع غزة، ولم تستأنف المفاوضات على قاعدة حل الدولتين وحق شعبنا في إقامة دولته المستقلة، وبالتالي فإن التيار يعتقد بأن السلطة تقدم هدايا مجانية لدولة الاحتلال، مقابل استعادة أموال المقاصة التي هي بالأساس أموال الشعب الفلسطيني وإسرائيل تحتجزها، ومن غير المفهوم أصلاً لماذا توقفت هذه السلطة عن استلام أموال شعبنا طيلة الفترة السابقة، لكن المؤكد هنا أن هناك أطرافاً في مقاطعة رام الله تسعى بكل جهدها إلى استئناف العلاقة مع الاحتلال حتى لو كانت نتيجة ذلك تداعي الصف الوطني وانهيار فرص تحقق الشراكة وإصابة فكرة المقاومة الشعبية في مقتل.

يدعو تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح كافة قوى شعبنا السياسية ومؤسساته وشخصياته الوطنية إلى التداعي فوراً للرد على هذه النكسة السياسية الجديدة، واستعادة زمام المبادرة عبر تشكيل جبهة وطنية قادرة على حماية قرارات المؤسسات الوطنية، وحشد الجماهير في مواجهة مخططات الضم والتهويد وتصفية القضية الوطنية، لأن ترك الأمور لهؤلاء الذين قايسوا الوطن وهمومه بأموال الشعب الفلسطيني التي هي حق أصيل له، يترتب عليه كوارث وطنية قد لا تتاح الفرصة لتفادي آثارها في المستقبل.

تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح

الثلاثاء 17 نوفمبر 2020